

لمؤسسة نيابية فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الأردني، بالرغم من أن الحياة النيابية قد بدأت منذ سنة 1929 قبل إعلان الاستقلال، إذ لم يتحقق التوازن الفعال والحقيقي بين البرلمان والسلطة التنفيذية. فالممارسات الواقعية تشير إلى أن السلطة التنفيذية ما زالت تلعب دوراً رئيساً في إدارة الدولة يقابله ضعف واضح للبرلمان ليس سياسياً فحسب؛ بل مؤسساتياً أيضاً، وعمق تشوّه المشهد السياسي ضعف الأحزاب السياسية، وهشاشة المعارضة.

توصلت الدراسة أيضاً إلى أن أحداث الربيع العربي في بداياتها دفعت النظام السياسي نحو الإصلاح السياسي، لكن تراجع وتيرة المظاهرات، والأحداث الدموية التي شهدتها دول الربيع العربي التي تغيرت فيه نظم الحكم، قد أسهمت في تراجع وتيرة توجه الدولة نحو الإصلاح السياسي، وهو ما يعني العودة إلى المربع الأول.

الكلمات المفتاحية: الأردن، تموضع ديمقراطي، إصلاح سياسي، مجلس نيابي، حركة إسلامية.

مقدمة الدراسة

في ظل التقلبات الدولية الراهنة أصبح الإصلاح السياسي ضرورة حتمية، وليس ترفاً فكرياً تمليه عملية التمازج الديمقراطي، فقد أضحت جزءاً أصيلاً من استحقاقات الأمن الوطني الداخلي، الذي يتأثر بالتحوّلات الدولية على نحو قسري. ولذلك، ترتأى هذه الدراسة أن من أبعديات البناء الديمقراطي ضرورة بناء مؤسسات سيادية تتحقق في ظلها استقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، وتفعيل دور الأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات وطنية فاعلة، بهدف إشراكها في صناعة القرار السياسي.

تأتي هذه الدراسة في ظل تنامي الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المملكة، والتقلبات الإقليمية، والدولية التي تؤثر مباشرة على الاستقرار السياسي الداخلي في الأردن، وهي تحديات تدفع باتجاه تفعيل الإصلاح السياسي، وإعادة التموضع الديمقراطي على المستويات كافة، باعتباره ضرورة حتمية تملئها الضغوطات الداخلية والخارجية، وهو المدخل الرئيسي في عملية التسويق الإستراتيجي للدولة في ضوء المعطيات الإستراتيجية الراهنة، في المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

أهداف الدراسة وأهميتها

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على محددات الإصلاح السياسي الداخلي في الأردن، وإشكاليات التموضع الديمقراطي، وتحديد ما يتصل بعلاقة الحكومة بالبرلمان، والموقف من جماعة الإخوان المسلمين، والاعتبارات الأمنية التي تقف عائقاً أمام أي تطور ديمقراطي حقيقي، وموقع الأردن في سلم التصنيف العالمي للديمقراطية، وفقاً لمؤشرات الديمقراطية التي تنشرها المنظمات الدولية.

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية عبر محاولتها استقراء واقع الإصلاح السياسي في الأردن من منظور علمي، بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية، وبخاصة أن هذا النوع من الدراسات يغلب عليه غياب البراءة المعرفية، وهي أيضاً محاولة علمية للفت الانتباه إلى أن مسار الإصلاح السياسي قد أصبح يرتبط حكماً بالتفكير الإستراتيجي المستقبلي لإحقاق التموّض الديمقراطي السليم، وفق أسس علمية ممنهجة.

أما من الناحية العملية، فقد ارتبطت أهمية الدراسة بالمطالب الجماهيرية المنادية بالإصلاح السياسي، وإحقاق الديمقراطية، فالمرحلة المقبلة من عمر الدولة الأردنية، تستلزم بالضرورة إعادة بناء الدولة من الداخل، فلم يعد الاستقرار السياسي رهين التصريحات والخطابات الحماسية.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تتكئ هذه الدراسة على إشكالية بحثية مفادها أن مسيرة الإصلاح السياسي، والديمقراطي في الأردن تعترضها مجموعة من المعوقات، والإشكاليات البنيوية، ومن أبرزها: غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقنين دور الأحزاب السياسية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى وجود هواجس أمنية تحد من الانفتاح الديمقراطي، وتفترض هذه الدراسة أن هنالك علاقة ارتباط إيجابي بين المستجبات الإقليمية والدولية الراهنة، والأوضاع الاقتصادية الداخلية الصعبة في الأردن من جهة، وبين ضرورة الاتجاه نحو مزيد من الإصلاح السياسي، وإعادة التموّض الديمقراطي من جهة أخرى، حيث ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات على النحو الآتي:

1. ما مدى إسهام التحولات الدولية، والإقليمية في دفع الأردن نحو مزيد من الإصلاح السياسي، والتموّض الديمقراطي؟
2. ما أبرز معوقات الإصلاح السياسي على الصّعد الآتية: العلاقة بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية، وعلاقة الدولة بالأحزاب السياسية، والهواجس الأمنية المعطلة للمسيرة الديمقراطية؟
3. أين يقف الأردن في سلم التصنيف العالمي للديمقراطية، وفقاً لمؤشرات الديمقراطية التي تنشرها المنظمات الدولية؟

محددات الدراسة

المحددات الموضوعية والمكانية: ستقتصر هذه الدراسة على تناول عدد من الموضوعات المرتبطة بمحددات الإصلاح السياسي الداخلي في الأردن، وتحديداً ما يتصل بعلاقة

الحكومة بالبرلمان، والموقف من جماعة الإخوان المسلمين، والاعتبارات الأمنية التي تقف في وجهه أي تطور ديمقراطي، وموقع الأردن في سلم التصنيف العالمي للديمقراطية بحسب تصنيف بعض المنظمات الدولية.

المحددات الزمنية: ستركز هذه الدراسة على الفترة اللاحقة لأحداث الربيع العربي، وانتهاء بسنة 2021، مع ضرورة التنويه إلى وجود ارتدادات تاريخية، بهدف تشخيص الواقع في سياق موضوعي لا ينفصل عن المعطيات التاريخية.

منهجية الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، ولتحقيق أهدافها، استعانت هذه الدراسة بالمنهج التاريخي، إذ تم استعراض تاريخ التطور الديمقراطي في الأردن منذ بداية تأسيس الإمارة، والعلاقة التاريخية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى دراسة التطور الحزبي، ودوره في سياق التجاذبات السياسية مع الحكومات الأردنية المتعاقبة. كما تم الركون إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أشهر المناهج المستخدمة في الدراسات الإنسانية، بسبب قدرته على رصد الظواهر كما هي على أرض الواقع، إذ يعتمد إلى معرفة مسببات هذه الظواهر في محاولة منه للتوصل إلى نتائج تساهم في حل الإشكاليات البحثية. وبناءً عليه، تم استخدام هذا المنهج لرصد واقع الإصلاح السياسي في الأردن، وإشكاليات التموضع الديمقراطي، لاستقراء الواقع السياسي بصورته الفعلية، وذلك وفقاً لمؤشرات الإصلاح السياسي المعتمدة دولياً، آخذين بعين الاعتبار أن وصف الظاهرة، وتحليلها يرتبطان معاً لتقديم صورة أكثر شمولية ووضوحاً.

الأدبيات السابقة

عَدت هذه الدراسة أن الإصلاح السياسي وإعادة البناء الديمقراطي مقدمة مهمة جداً بوصفها إحدى ميكانزمات التموضع السياسي في إقليم مضطرب، وهناك عدد من الدراسات التي تقاطعت معها، ولكن معظمها لم يتجاوز الحد الزمني لسنة 2017، ومن بينها دراسة محمد بني سلامة. (2017) تحت عنوان: (Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations)، وقد عالجت الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في الأردن عبر استطراد تاريخي منذ عام 1989 في عهدي الملك الراحل الحسين بن طلال، والملك عبد الله الثاني، وصولاً إلى عام 2016. وفي عام 2014 طرحت مسودة مشروع "الإستراتيجية الوطنية للإصلاح السياسي"، والتي طرحت من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وهي بمثابة خطة لبرنامج عمل الحكومة حتى عام 2017، لمساعدة الحكومة الأردنية في تنفيذ التزاماتها للإصلاح السياسي، وتعزيز الديمقراطية.

وفي دراسته المعنونة بـ "دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية: 2001-2010"، لعام (2012) حاول محمد المقداد أن يجيب عن عدد من التساؤلات المتعلقة بطبيعة الظروف المجتمعية التي أثرت على تنامي المطالب الإصلاحية في الأردن، والتحديات التي تواجه دعوات الإصلاح، وطبيعة السياسات والإجراءات الحكومية التي أثرت على الاستقرار العام في الأردن تبعاً لمؤشرات الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من العوامل التي تسهم في إعاقة الإصلاح، ومن بينها: عامل "التوريث السياسي" عند تشكيل الحكومات الأردنية، وأثر ذلك على تغييب العدالة الاجتماعية، وتضييق مجالات المشاركة السياسية أمام الكفاءات الأردنية، كما أن المجالس التشريعية، قامت على قوانين انتخابية مؤقتة شرعت من قبل السلطة التنفيذية، وليس من قبل السلطة التشريعية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن تراجع الرضا المجتمعي عن السياسات الحكومية كان نتيجة سببية في تنامي مطالب الإصلاح السياسي في الأردن.

وأكد Curtis R. Ryan (2011) في دراسته المعنونة بـ: (Political Opposition and Reform Coalition in Jordan) أن السياسة الأردنية قد شهدت عقوداً من النشاط السياسي المؤيد للإصلاح والمؤيد للديمقراطية، ولكن مع القليل من التغيير الفعال في النظام السياسي الأردني نفسه. وقد أشارت الدراسة التي قام بها معهد كارنيغي (2006)، وهي تحت عنوان "سيادة القانون" من قبل الباحثة حوليا شقير، إلى النجاح النسبي لعملية الإصلاح التي أطلقها الملك الراحل الحسين بن طلال في نهاية الثمانيات، واستمرت في عهد الملك عبد الله الثاني، حيث أصبح وجود الأحزاب السياسية أمراً مشروعاً، لكن عملية الإصلاح لم تثمر ديمقراطياً، فكل ما جرى كان جهداً إصلاحياً فردياً، ومتردداً، تقوده رغبة النظام لإحقاق الاستقرار السياسي، وكسب التأييد، في مواجهة التحديات الخارجية.

أما الدراسة المعنونة بـ (Building Democracy in Jordan) لمجموعة من الباحثين، والمنشورة سنة (2003)، فقد ناقشت ثلاثة موضوعات رئيسية وهي: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، والحياة الحزبية في الأردن، وقوانين الانتخاب، وقد أسهبت تاريخياً في معالجة هذه الموضوعات. كما استعرضت الدراسة المعوقات التي تقف في طريق الإصلاح ومنها: منع الأحزاب السياسية من العمل العام لمدة تزيد على الثلاثين عاماً، وهو ما أثر سلباً على مكانتها الاجتماعية داخل المجتمع. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن النظام القبلي يقف حجر عثرة في طريق تفعيل دور مشاركة المرأة في الانتخابات والأحزاب السياسية.

وأخيراً وليس آخراً، ارتأينا في هذه الدراسة التركيز على مجموعة من ملفات الإصلاح الشائكة في الأردن، وهي: علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية، وعلاقتها بجماعة الإخوان

المسلمين، والهواجس الأمنية المعطلة للمسيرة الديمقراطية، وموقع الأردن في سلم التصنيف العالمي للديمقراطية وفقاً لمؤشرات الديمقراطية التي تنشرها المنظمات الدولية، وهي موضوعات تمت معالجتها في سياقات مختلفة، ومستحدثة، بوصفها إحدى ميكانزمات التموضع السياسي في إقليم مضطرب، وهو ما لم تأت عليه الدراسات السابقة.

أولاً- الدلالات المفاهيمية: التموضع الديمقراطي وضرورات الإصلاح السياسي

استعرنا مفهوم التموضع من علم الاقتصاد وتحديداً من علم التسويق، ويراد به إعادة التنظيم الإستراتيجي وفقاً لنهج عملي يهدف إلى تحسين الجودة، وخفض التكاليف⁽¹⁾، حيث يتم فحص المشاكل الرئيسية التي تواجهها الشركة في عملية التغيير، والتركيز على الفوائد المتحصلة، وضرورة تعلم الدروس من التجارب⁽²⁾، فقد كان الفشل نتاج عدم الاستجابة للتغيرات المتلاحقة⁽³⁾، وقد انصرف مصطلح التموضع الإستراتيجي إلى تلك الشركات التي تبحث عن استغلال الفرص، والأسواق في المحيط الخارجي غير التقليدي، وقد غدت مسألة حتمية، ترتبط بوجود الشركة من عدمه، وليس مجرد خيار⁽⁴⁾. وأول من استخدم هذا المفهوم كلٌّ من " AI Ries" و" Jack Trout" في السبعينيات من القرن المنصرم، ثم جاء " Philip Kotler" وعدد من المفكرين وتبنوا هذا المفهوم، وعملوا على تطويره وتحديداً المفكر الاقتصادي " Porter"، وكانوا يقصدون به ضرورة تموضع منتجات المؤسسة في أذهان المستهلكين عبر رفع وضعيتها التنافسية، وهو ما يقتضي تبني إستراتيجية لضمان الاستمرارية وقوة التنافس⁽⁵⁾.

وقد انتقل هذا المفهوم ليغدو رائداً في مجال العلوم الإنسانية وعلى رأسها علم السياسة، حيث لا ينفصل عرى التموضع التسويقي عن التموضع السياسي والديمقراطي، إذ تسعى الدولة لتسويق نفسها، داخليا وخارجيا، عبر تعظيم المكاسب، وتقليل الخسائر، وحماية الاستقرار السياسي القائم في البلاد، وتقوية الأوضاع الاقتصادية، والقيام بدور إقليمي متوازن، وفاعل بما يتسق والمصالح العليا في الدولة⁽⁶⁾.

فقد أثبتت التجارب أن التدفق المستمر للزمن، وتغير الأحوال، لا بد أن يفضي إلى ضرورة إعادة التموضع السياسي والإستراتيجي للدولة، وفقاً لمعادلة التغيير والتكيف، فالأشياء في صيرورة، والثابت هو الموت، وهذا يعني أن عدم القدرة على إعادة التموضع يمثل حالة انتحار جيو - إستراتيجي للدولة. فقد أثبتت النظريات العلمية أن وجهة النظر السلبيّة تجاه عدم الاستقرار وإعادة التموضع قد بدأ يعتريها نوعٌ من المراجعة، فنظريات الاستقرار ذات الطابع الستاتيكي - الميكانيكي التي تفسر ديمومة النظم السياسية، قد بدأت تخضع للنقد، وبدأ يسود في الأفق توجهات إيجابية في النظر إلى عدم الاستقرار وضرورة إعادة التموضع، فقد أشار علماء الطب الحديث إلى أن الانتظام في ضربات القلب لمدة طويلة هو مقدمة لنوبة قلبية، وأن عمل

الجسم بانتظام هو مؤشر على وجود المرض⁽⁷⁾، وهو ما ينسحب على وضعية النظم السياسية التي تشهد فترات طويلة من الاستقرار وهو مؤشر يومي بالخطر وليس بالارتياح.

وتشكل عملية الإصلاح السياسي مقدمة منطقية نحو تحقيق التّموّض السياسي والديمقراطي للدولة، للارتقاء بالمجتمع، ومؤسسات الدولة، وفقاً لشروط الديمقراطية الهادفة إلى تحقيق التنمية السياسية، وزيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الداخلي. فالإصلاح السياسي قد غدا ضرورة وطنية من أجل تقدم المجتمع وازدهاره، فهو معني ببناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وربط المواطن بالدولة عبر قنوات التواصل التي أساسها مبدأ المواطنة، ولذلك فإن كل إصلاح هو عملية تغيير، ولكن ليس بالضرورة أن كل تغيير يعد إصلاحاً، فالتغيير قد يكون على نحو سلبي⁽⁸⁾، فكثير من مظاهر الإصلاح السياسي في الدول العربية تأتي في سياق عملية تغيير بهدف امتصاص الغضب الشعبي، وليس بهدف تعزيز الديمقراطية. فقد أثبتت التجارب الإصلاحية في العالم العربي أن الإصلاح الذي تتسيده النظم الحاكمة في العالم العربي لم يحقق النتائج المرجوة، وأن هذه التجارب لم يكن هدفها إحقاق الديمقراطية، وإنما تحقيق تغيير لجعل النظام يظهر بصورة بهية تجعله أكثر قبولاً محلياً ودولياً⁽⁹⁾.

ثانياً - مفهوم الإصلاح السياسي: يعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتطوير جذري أو جزئي في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية في داخل الدولة في ظل النظام السياسي القائم، والوسائل المتاحة، وبعبارة أخرى، يعني تطوير كفاءة النظام السياسي وفعاليتيه في بيئته، داخليا وخارجيا⁽¹⁰⁾.

ووفقاً للمجلس الأطلنطي (Atlantic Council) فإن الإصلاحات السياسية تتضمن تحسين عمليات صنع القرار، وضمان التمثيل العادل للفئات الاجتماعية، وزيادة الشفافية والمساءلة في الوظائف الحكومية، ويمكن للإصلاحات الفعالة أن تساعد في جعل الحكومات أكثر فعالية، وفي تعزيز الاستقرار داخل المجتمعات، وإطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية، ويمكن أن تكون تدابير الإصلاح السياسي نقطة انطلاق أساسية في طريق الحكم الديمقراطي السليم⁽¹¹⁾. ويعرف الإصلاح السياسي، أيضاً، بأنه تبديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، والإصلاح - خلافاً للثورة - فهو ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام⁽¹²⁾، ويقصد به أيضاً جميع الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ومن دون إبطاء أو تردد، وبشكل ملحوظ، في طريق بناء نظم ديمقراطية⁽¹³⁾.

ويمكننا القول إن هناك تفاوتاً في التعريفات الخاصة بعملية الإصلاح السياسي، لكنها جميعاً تؤكد مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، بما يحقق إعادة "التموضع السياسي والديمقراطي" للدولة لتحقيق نهضة سياسية تتسق مع النهضة الاقتصادية، والتطوير المجتمعي، لكي تقف الدولة على أرضية صلبة لتحقيق الشرعية السياسية للنظام الحاكم الذي يفترض فيه تحقيق الحاکمية الرشيدة.

أما مؤشرات الإصلاح السياسي فقد تنوعت، ولكن أبرزها يتمثل بوجود برلمان منتخب بطريقة حرة ونزيهة ويقوم بواجباته الرئيسية في الرقابة والتشريع على أكمل وجه، وتفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة ومحاربة الفساد، وتداول السلطة وانتفاء احتكارها، وتمثيل جميع الأقليات العرقية، والمذهبية في السلطة التشريعية، وحرية عمل الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وحرية الصحافة، والإعلام، واستقلالها⁽¹⁴⁾.

ثالثاً - النظام السياسي الأردني وميكانيزمات التموضع الديمقراطي تاريخياً

نجح النظام السياسي الأردني عبر مسيرته التاريخية في إحقاق التموضع الديمقراطي عبر محطات تاريخية حرجة. فمنذ تأسيس الإمارة سنة 1921، كانت هناك جهود فعلية لتأسيس مجالس نيابية تشريعية في الأردن، وفي نيسان 1928، صدر القانون الأساسي (الدستور) الذي ينصُّ على انتخاب برلمان يُعرف باسم المجلس التشريعي، وأُجريت الانتخابات في شباط 1929، وتأسس أول مجلس تشريعي، ويتألف من 21 عضواً، وكان المجلس يتمتع بصلاحيات استشارية، في حين كانت السلطة الحقيقية مركزة بيد الأمير عبد الله، وتشكل خلال الفترة الأولى من تاريخ الأردن من سنة 1928 ولغاية سنة 1947 خمسة مجالس نيابية منتخبة⁽¹⁵⁾.

وألقت القضية الفلسطينية بظلالها على الأردن منذ تأسيس الدولة الأردنية، فقد اغتيل الملك عبد الله الأول على أبواب المسجد الأقصى سنة 1951، وتحول الحكم الملكي في الأردن إلى هدف دائم للحركات القومية واليسارية. ومزّت الدولة الأردنية بمراحل تاريخية عصيبة، وتحديدًا في الفترة الممتدة بين السنوات (1955-1970)، حيث تعد أكثر الفترات التاريخية حرجاً في تاريخ استقرار النظام السياسي الأردني، وشهدت سنوات 1956 و1957 محاولات انقلابية قادتها القوى اليسارية والقومية، وشهد الشارع الأردني مسيرات احتجاجية بين قوى داعمة للنظام الأردني، وقوى سياسية مناوئة له، واستطاع النظام السياسي أن يخرج قوياً بالتحالف مع القوى السياسية الإسلامية وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين. وسعى النظام الأردني في مراحل الأولى إلى استمداد قدر وافر من مشروعيته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة ومحافظة على رسالة الإسلام، واستثمر وجود الجماعة ووظفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية التي رأى فيها تهديداً لبقائه⁽¹⁶⁾.

ودفعت المواجهة بين "إخوان" مصر وعبد الناصر "إخوان" الأردن إلى الرهان على العلاقة بالنظام الأردني خوفاً من مصير شبيهه إذا تمكن الناصريون من السيطرة على السلطة في الأردن⁽¹⁷⁾. وواجه الأردن ضغوطات كبيرة وبالذات في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال لمنع جماعة الإخوان وحظرها من العمل على الساحة الأردنية، وبخاصة أن الأردن هو الدولة الوحيدة التي أعطت ترخيصاً لعمل الجماعة، واستطاع النظام السياسي الأردني الإفادة من الجماعة في تحقيق الاستقرار الداخلي في مواجهة القوى الناصرية واليسارية في حقبة الخمسينيات من القرن العشرين.

ومن الصور الأخرى لقدرة النظام السياسي الأردني على إعادة التّموضع الديمقراطي ما حدث في أعقاب أحداث سنة 1989، فقد اندلعت في الخامس عشر من نيسان من السنة نفسها احتجاجات، ومظاهرات غاضبة، عرفت باسم (هبة نيسان)، وانطلقت بداية في جنوب الأردن وسرعان ما انتشرت إلى باقي محافظات المملكة، وهي نتاج للظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني، وقد تطورت هذه المظاهرات إلى المطالبة بالحريات العامة، وإسقاط الحكومة، وهو ما أدى إلى إقالة الحكومة الأردنية، وتشكيل حكومة جديدة، وإجراء انتخابات برلمانية، والسماح للأحزاب السياسية بحرية العمل، كما تم إلغاء قانون الطوارئ الذي كانت تعيشه البلاد منذ حرب حزيران 1967، وبذلك استطاع النظام الأردني إعادة التّموضع الديمقراطي وامتصاص النقمة الشعبية، وجرّت أول انتخابات نيابية عامة سنة 1989 بعد مرور 22 عاماً على سابقتها. وشاركت جماعة الإخوان المسلمين في هذه الانتخابات، وحصلت على (22) مقعداً، من أصل (80) مقعداً من مقاعد المجلس النيابي، وشكّلت أكبر كتلة نيابية في المجلس النيابي، وترأس عبد اللطيف عربيات أحد قيادات الإخوان المجلس النيابي ثلاث دورات متتالية⁽¹⁸⁾.

ولتعزيز المسار الديمقراطي، صدرت الإرادة الملكية سنة 1990م بتشكيل اللجنة الوطنية لصياغة الميثاق الوطني، وتمكنت هذه اللجنة من صياغة مشروع الميثاق الوطني، وتم إعلانه في مؤتمر رسمي وشعبي في عمان في 9 حزيران/ 1991. ومن أهم الثوابت التي ركز عليها الميثاق الوطني ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته، وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية باعتبارها من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة. كما أكد الميثاق أن التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في إدارة شؤون الدولة، وهي ضمان للوحدة الوطنية وبناء المجتمع المدني المتوازن، وبذلك استطاع النظام السياسي الأردني تجاوز أحد أهم الأزمات الاقتصادية في تاريخه المعاصر. وتوالت بعدها مسيرة الانتخابات النيابية وصولاً للمجلس النيابي التاسع عشر الذي انتخب في العاشر من نوفمبر 2020، لكن مسيرة التطور الديمقراطي قد شابها العديد من الإشكالات، سنوضحها لاحقاً.

رابعاً - التحولات الدولية والإقليمية وموجبات الإصلاح السياسي

تفرض التحولات الإقليمية والدولية على الدولة الأردنية ضرورة القيام بإصلاحات سياسية حقيقية، لأن الداخل الأردني مرتبط بشكل وثيق بجملة هذه التحولات، فقد لعبت هذه التحولات دوراً تاريخياً متعاضماً في إحقاق الاستقرار السياسي الأردني أو مصادرتة.

ويُعدّ تهيمش الدور الأردني في عهد الرئيس الأمريكي السابق ترامب، أحد أبرز المؤشرات التي تتطلب من النظام السياسي الأردني تعزيز التوجه نحو تحقيق الإصلاحات الداخلية، ومن نافلة القول أن أولى أجيال الفقه السياسي هي إعادة ترتيب البيت الداخلي، وإعادة التموضع السياسي ديمقراطياً مع القوى السياسية المؤثرة في الساحة السياسية الداخلية كافة، بهدف تمتين الجبهة الداخلية في مواجهة مستجدات البيئتين الإقليمية، والدولية.

فقد شهدت المنطقة العربية تحولات كبرى خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وأسهمت في تأزيم المشهد الإقليمي، والأردني؛ إذ توالى الأحداث بصورة متسارعة، وأسفرت عن نتائج مأساوية ابتداءً من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مروراً بأحداث الربيع العربي لعام 2011 وما نتج عنها من فوضى عصفت بالمنطقة، وأشعلت الحروب الأهلية في كل من سوريا، واليمن، وليبيا، ثم اندلعت الأزمة الخليجية عام 2017، وما تبعها من تداعيات اقتصادية نتجت عن انتشار وباء كورونا 2019، كل هذه العوامل وغيرها قد أسهمت في تأزيم مواقف الدول العربية محصلة لغياب أي نظام إقليمي عربي. فقد أصبحت الدول العربية مختزقة، وأكثر انكشافاً، وأصبح النظام الإقليمي العربي مثلاً صارخاً في مجال الاختراق السياسي، حيث تتوفر البيئة المناسبة الناتجة عن حالات التهديد العربي المتبادل، والحالات الصراعية القائمة، وحجم التدخلات الخارجية في المنطقة. كما أسهم غياب نظام أمني إقليمي عربي موحد في تأزيم الموقف الإقليمي، فلا توجد قوة عربية مؤثرة تقف حائط صد للنفوذ الإيراني في المنطقة، أو صمام أمان في مواجهة الطموحات والتدخلات الخارجية؛ فقد تم تدمير كل من العراق وسوريا، وتحويلهما إلى دولتين فاشلتين، وتم إبعاد مصر عن دورها الريادي في قيادة النظام الإقليمي العربي، وباتت المنطقة ميداناً خصباً للتدخلات الخارجية⁽¹⁹⁾. كل هذه الأحداث قد أسهمت بشكل أو بآخر في تأزيم الموقف الإقليمي للدول العربية، وعلى رأسها الأردن.

أما على الصعيد الدولي، فقد تعرض المنتظم السياسي الدولي الذي قام استناداً إلى تفاهمات المنتصرين بعد الحرب العالمية الثانية إلى هزات كبرى، ولا زال يواجه تحديات جوهرية ستؤثر على المنطقة العربية برمتها⁽²⁰⁾. فقد أشارت وثيقة "الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي" في الثالث من مارس 2021، إلى أن الوجود العسكري الأمريكي الأقوى سيكون في منطقة المحيط الهندي والهادئ وأوروبا، وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية باتت تركز على

الخطر الصيني والروسي، وهذا التوجه يعكس رأي كثير من المحللين الإستراتيجيين الذين يرون أن منطقة الشرق الأوسط لم تعد تحظى بمكانتها الإستراتيجية في السياسة الأمريكية، وأن الثقل الأمريكي سينتقل لمواجهة الصين التي باتت تشكل الخطر الحقيقي على زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي، وقد أشارت الوثيقة عبر دلالات لغوية تحمل معاني واضحة إلى أن الشرق الأوسط قد بات يحتل المرتبة الرابعة في ترتيب الأولويات الجغرافية بعد كل من الباسفيكي، وأوروبا الغربية، ودول الجوار للولايات المتحدة الأمريكية⁽²¹⁾.

كل هذه التحديات الإقليمية والدولية يفترض أن تدفع الأردن بالضرورة نحو إحقاق الإصلاح السياسي الداخلي، لأن الأردن لن يكون أولوية أمريكية في المستقبل بناءً على مؤشرات الوثيقة، وهو ما يستلزم المزيد من التموضع الديمقراطي، لتمتين الجبهة الداخلية، كما حدث في تجربة عام 1989، حيث استجاب الأردن لمتطلبات المرحلة آنذاك، فكانت تلك الخطوات الإصلاحية مرساة النجاة من الثورات المضادة فيما بعد، وهو ما لم تستدركه معظم الدول العربية التي عصفت بها أحداث الربيع العربي.

خامساً - الإصلاح السياسي وإشكالية العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

نشأت إشكاليات الإصلاح السياسي في الأردن بشكل جوهري محصلة لغياب التوازن الحقيقي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وإحقاق الهيمنة الحكومية على السلطة التشريعية، بدءاً من إقرار قوانين الانتخاب، ومروراً بإدارة الانتخابات، وانتهاء بالتوجهات النيابية. فجميع التعديلات الدستورية التي تمخضت عن المطالب الشعبية بعد أحداث الربيع العربي لم تسهم في إيجاد استحقاق دستوري يحقق التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

فقد شهد الأردن إصلاحات دستورية غير جذرية بغية مواكبة عمليات التحول الديمقراطي، استناداً إلى نصوص الدستور الصادر سنة 1952م، حيث نجح عبر هذه الإصلاحات في احتواء الاحتجاجات السلمية والمظاهرات التي عمت الدولة، وذلك على النحو الآتي:

1. تم تشكيل لجنة الحوار الوطني سنة 2012م، محطة مهمة في بدايات الربيع العربي، لمراجعة الدستور وتكونت من عضوية 52 شخصية تمثل التيارات السياسية والنقابية والاجتماعية والحركات الشعبية الجديدة وكتائباً وسياسيين، وبرئاسة رئيس مجلس الأعيان السابق طاهر المصري إذ قدمت اللجنة عدداً من التوصيات لتعديل 48 مادة من مواد الدستور الأساسية، وأسهمت في تهدئة الشارع الأردني.
2. وتمثلت المرحلة الثانية للإصلاح بإقرار التعديلات الدستورية التي اعتبرت نقلة نوعية على طريق الإصلاح السياسي، حيث تم تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب، وإنشاء المحكمة الدستورية، وتقعيد حق الحكومة في حل البرلمان، وإصدار القوانين المؤقتة⁽²²⁾. وقد بلغت

التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في الفترة (2011-2016) ما مجموعه 68 تعديلاً دستورياً، وقد جاءت هذه التعديلات في فترة الربيع العربي استجابة لمطالب القوى الشعبية وعدلت كثيراً من مواد الدستور لصالح مبدأ فصل السلطات وتوازنها بحيث منعت بشكل نسبي تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. هذه التعديلات شملت حوالي ثلث مواد الدستور تقريباً⁽²³⁾ فقد نصت المادة (74) فقرة (2) من الدستور على أن الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها يجب أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها، وهذا التعديل يعد تحصيناً لدور مجلس النواب في مواجهة بعض الحكومات التي كانت تلجأ في السابق إلى حل مجلس النواب مع بقائها في الحكم. وقد نصت المادة (67) فقرة (2) من الدستور على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات لتقوم بإدارة الانتخابات النيابية، أو أية انتخابات أخرى والإشراف عليها، وسحبت تلك الصلاحية من السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية، وتكمن قيمة هذا الإجراء وأهميته العملية في إسناد الانتخابات إلى هيئة مستقلة محكومة بنص دستوري، وهذه الهيئة ليست تابعة للسلطة التشريعية أو التنفيذية، مما يعطيها الحرية في تنظيم الانتخابات دون تدخل أي من السلطتين وخاصة التنفيذية.

3. تم تشكيل لجنة ملكية جديدة لتعديل بعض مواد الدستور بتاريخ 2014/2/2، وفي شهر آب من السنة نفسها تم إجراء التعديل الخاص بالمادة 127 التي أعطت الملك بموجبها حق تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات وإقالتهما بدون تنسيب من رئيس الوزراء والوزراء⁽²⁴⁾. ثم جاءت تعديلات سنة 2016 التي عرضتها الحكومة على البرلمان للموافقة عليها، وقد تمت الموافقة عليها بشكل سريع وصدرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/5/5، وقد بلغ مجموع هذه التعديلات 6 تعديلات تركزت في مجملها على منح صلاحيات جديدة للملك بخصوص التعيين في بعض الوظائف المركزية في أجهزة الدولة. فقد أصبح حق تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه وحل المجلس وقبول استقالة أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية للملك وحده دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين⁽²⁵⁾.

من الملحوظ أن التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في الأردن لم تؤسس لإصلاح سياسي حقيقي يرقى إلى تأسيس علاقة متوازنة بين السلطات، إذ لم تمس التعديلات الدستورية صلاحيات الملك الواسعة، بل أضافت إليها مادة جديدة أعطيت بموجبها للملك حق تعيين أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها، ثم جرت تعديلات أخرى سنة 2014 ألحقت حق تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات بالملك وحده، ومن ثم ظلت مؤسسة العرش تحتكر إنتاج نخب سياسية مرتبطة بها تدعم وجودها واستمرارها. كما عززت التعديلات الدستورية التي شملت (42) مادة دستورية من أصل 126 مادة في السنة 2011 من غياب التوازن بين البرلمان والسلطة التنفيذية، فالنصوص

الدستورية تؤكد على النظام البرلماني للحكم ذات مضامين نظرية وحييسة النص الدستوري وبالذات ما يخص مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء عن إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية⁽²⁶⁾.

ويبدو أن أحداث الربيع العربي في بداياتها دفعت النظام السياسي إلى ضرورة التكيف عبر ميكانزمات الإصلاح السياسي، لكن تراجع وتيرة المظاهرات، والأحداث الدموية التي شهدتها دول الربيع العربي التي تغيرت فيه نظم الحكم (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)، قد أسهم في تراجع وتيرة توجه الدولة نحو الإصلاح السياسي، وهو ما يعني العودة إلى المربع الأول. فلم تؤسس الدولة الأردنية لمؤسسة نيابية فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الأردني، بالرغم من أن الحياة النيابية قد بدأت منذ سنة 1929 قبل إعلان الاستقلال، فلم يتحقق التوازن الفعال والحقيقي بين البرلمان والسلطة التنفيذية. فالممارسات الواقعية تشير إلى أن السلطة التنفيذية ما زالت تلعب دوراً رئيساً في إدارة الدولة، يقابله ضعف واضح للبرلمان ليس سياسياً فحسب؛ بل مؤسساتياً أيضاً، وعمق تشوه المشهد السياسي ضعف الأحزاب السياسية، وهشاشة المعارضة، وهما جناح الملكية الدستورية والنظام البرلماني، علاوة على الدور المركزي للملك في النظام السياسي. وهذا الواقع يلقي بظلال سلبية على مجمل عمليات النظام السياسي وتوازنه المتعثر، ويفسر أحد أهم معيقات الإصلاح السياسي نحو الحكومات البرلمانية وعمليات البناء الديمقراطي داخل الدولة، وما يدل على ذلك أن الحكومة البرلمانية التي تشكلت سنة 1956، لم تتكرر حتى اليوم، رغم كل ادعاءات برامج الإصلاح في الدولة.

ومن مظاهر الاختلال في علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، انفراد الحكومة بوضع القوانين الانتخابية بصفة مؤقتة حتى صدور قانون الانتخاب الدائم لمجلس النواب لسنة 2012، وعلى الرغم من أن مسألة التشريع لقوانين الانتخاب هي في الأصل الدستوري من اختصاص المؤسسة التشريعية؛ فإن الحالة الأردنية انفردت في أن معظم القوانين التي صدرت بخصوص الانتخابات النيابية تتسم بأنها قوانين مؤقتة، والحكومة هي التي تضعها بموجب النص الدستوري (عندما يكون مجلس النواب منحلًا يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الأمور الآتي بيانها)⁽²⁷⁾، مع غياب دور البرلمان في مساءلة الحكومات عن هذه الحالة الاستثنائية. كما أن آلية اختيار رئيس الوزراء في الأردن تعمق الاختلال في علاقة التوازن بين البرلمان والسلطة التنفيذية، إذ يكلف الملك من يريده لتأليف الحكومة، بسبب عدم وجود آلية مؤسسية لإفراز الحكومات، فالولاء هو العنصر الأساس لمن يتولى الوزارة، من المعارف والأصدقاء، وليس الكفاءة أو الخبرات المعرفية⁽²⁸⁾.

I- الأحزاب السياسية وإشكاليات التموضع الديمقراطي:

بدأت الحياة الحزبية مبكراً في الأردن مع بداية تأسيس الإمارة؛ فبموجب القانون الأساسي لسنة 1928 كان يحق لجميع الأردنيين الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ولهم حق العضوية فيها⁽²⁹⁾. أما دستور سنة 1952 الذي يعد الأكثر تطوراً بنسخته القديمة فقد أجاز تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات في المملكة، وشهدت المملكة في تلك الفترة نشاطاً سياسياً غير مسبوق على الصعيد الحزبي، وبعودة الحياة الديمقراطية في الأردن سنة 1989، تم إقرار قانون الأحزاب السياسية لسنة 1992، وفي سنة 2015 صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الأحزاب السياسية الجديد. وقد تناول هذا القانون تعريف الأحزاب السياسية بوصفها: كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور، وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية⁽³⁰⁾.

وتنقسم الخارطة الحزبية في الأردن إلى تيارات عدة، تشمل الأحزاب الإسلامية، والقومية، واليسارية، والليبرالية، ويبلغ عدد الأحزاب السياسية المرخصة 50 حزبا لغاية 2022⁽³¹⁾، بحسب ما هو منشور على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

وعلى الرغم من أن التجربة الحزبية قد بدأت مبكراً في الأردن، فإنها ما زالت تواجه العديد من التحديات، ومن أبرزها:

- 1- تصنف الأحزاب السياسية في الأردن بكونها أحزاب نخب، حيث ارتبطت نشأتها بشخصيات نخبوية تحاول الحفاظ على ديمومتها في العمل السياسي.
- 2- سيادة الثقافة العشائرية لدى عامة الشعب في مقابل ضعف الثقافة الحزبية. فقد أسهمت القوانين النازمة للحياة السياسية، وخاصة قانون الانتخاب، وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية، في تعظيم القيم العشائرية على حساب القيم الحزبية.
- 3- عدم امتلاك غالبية الأحزاب السياسية لبرامج وأدوات تأثير من شأنها إقناع الجمهور، وتهميش دور المعارضة السياسية، وتعظيم دور نواب الخدمات، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.
- 4- باستثناء المجلس النيابي الحادي عشر المنعقد في سنة 1989، كان الحضور الحزبي مهمشاً، وقد غلب على الانتخابات النيابية طابع الولاءات القبلية والعائلية بدلاً من الأيديولوجيات السياسية أو الانتماءات الحزبية.

أ- الحركة الإسلامية: استحقاقات التحالف مع النظام

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن سنة 1945، وتم افتتاح مقر جمعية الإخوان المسلمين تحت رعاية الملك عبد الله الأول، وهي إشارة إلى الرغبة في توطيد العلاقة مع الجماعة من قبل النظام الأردني على أساس تبادل المنافع. ومنذ تأسيس الجماعة استطاعت أن تعمق قواعدها الشعبية عبر تركيزها على المنهج التربوي الذي يركز على إصلاح الفرد والأسرة ومن ثم المجتمع⁽³²⁾ وقد تبدل اسم "جمعية" الإخوان المسلمين التي كانت فيها العضوية مفتوحة للجميع، إلى "جماعة" الإخوان المسلمين بعد أن أصبحت تنظيماً له قيوده فيما يخص العضوية التي تقوم على التزكية، وتعد جماعة الإخوان المسلمين في الأردن جزءاً من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، إذ يتشكل هذا التنظيم من ممثلي الجماعات في مختلف الدول وفق نسب محددة⁽³³⁾، وقد كان هناك جملة من الأسباب التي دفعت النظام السياسي في الأردن باتجاه احتضان الجماعة، ومنها: رغبة النظام السياسي الأردني في استمداد قدر وافر من مشروعياته بتأكيد انتمائه إلى بيت النبوة ومحافظته على رسالة الإسلام، وتم استثمار وجود الجماعة وتوظيفها للتأكيد على شرعيته الدينية في وجه الدعوات اليسارية والقومية المناهضة للنظام، والاستفادة من الخبراء السوريين واللبنانيين وأهل الشام لمساندة النظام السياسي الأردني في نهضة المجتمع⁽³⁴⁾.

وفي المقابل دفعت مجموعة من العوامل (السياسية، والتاريخية، والدينية، والاقتصادية) الجماعة باتجاه التحالف مع النظام السياسي الأردني، ومنها: المواجهات الدامية بين النظام الناصري، وجماعة الإخوان في مصر⁽³⁵⁾. والذي دفع "إخوان" الأردن إلى الرهان على العلاقة مع النظام الأردني خوفاً من مصير مشابه؛ إذا تمكن الناصريون من السيطرة على السلطة في الأردن. كما اعتبرت الجماعة النظام السياسي الأردني ممثلاً بالملك عبد الله الأول أقرب النظم السياسية العربية إلى الإسلام بسبب جذوره الهاشمية، كما أن الأردن القاعدة الرئيسة للحكومة الإسلامية التي تنشدها الجماعة لصغر حجمه، أو لأن الجماعة لم تنشأ أصلاً في الأردن، ولذلك فقد تنقل (الإخوان المسلمين) في الأردن بين المعارضة السياسية والمشاركة في الحكم.

وقد تجلت مظاهر التحالف الإستراتيجي بين الدولة والجماعة في مراحل تاريخية مفصلية مرت بها الدولة الأردنية، ومن أبرزها مساندة جماعة الإخوان المسلمين النظام السياسي الأردني في مواجهة المحاولات الانقلابية التي نظمها القوى اليسارية والقومية عام 1957. كما قامت الجماعة بتنظيم مظاهرات جماهيرية حاشدة دعماً للملك والنظام السياسي، وهاجموا موقف حكومة النابلسي ذات التوجهات اليسارية في خطبهم وندواتهم العامة⁽³⁶⁾. كما تم استثناء جماعة الإخوان المسلمين من قرار حظر الأحزاب السياسية سنة 1957، باعتبارهم جمعية إسلامية وليس حزباً سياسياً. كما ساندت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن حركة الإخوان المسلمين في

سوريا في مواجهتها مع النظام السوري خلال الفترة 1979 - 1982، وبدعم من الحكومة الأردنية. وقامت الدولة الأردنية ببيوء عناصر من جماعة الإخوان المسلمين الفارين من سوريا بعد الصدام العسكري مع النظام السوري عام 1982.

ب - تبدل الظرف الإقليمي وبداية الاستقطاب السياسي

منذ منتصف الثمانينيات، من القرن العشرين، بدأت علاقات النظام السياسي الأردني مع الجماعة تأخذ منحى تصعيديا، وكان ذلك محصلة للتحوّلات الإقليمية، ومن أبرزها: التقارب الأردني - السوري الذي واكبه حملة التضييق على الجماعة في الأردن، حيث تم فصل عدد من قياداتهم، وعناصرهم، ومؤيديهم من وظائفهم في المؤسسات العامة، ومنع توظيف كل من يشتهب بانتمائه إليهم، فضلا عن اعتقال العديد منهم وحجز جوازات سفر بعضهم الآخر. كما شكل الانفتاح السياسي سنة 1989 مرحلة مهمة في تاريخ تصاعد الخلافات بين الجماعة والدولة الأردنية؛ إذ أصبحت تملك حضورا سياسيا قويا، ورصييدا شعبيا متزايدا في الداخل الأردني، في ظل غياب أي منافس لها من القوى السياسية الأخرى، وقد أثار هذا الهواجس الأمنية لدى النظام السياسي الأردني. كما لم تعد القوى القومية واليسارية تمثل تهديدا للنظام الأردني، وبدأت القوى الإسلامية هي التحدي الأكبر⁽³⁷⁾، وزادت حدة الاستقطاب السياسي بين الحكومة، وجماعة الإخوان المسلمين بعد إقرار قانون الصوت الواحد سنة 1993، حيث تم اتهام الحكومة بأنها تستهدف من وراء إقرار هذا القانون تقليل حضور جماعة الإخوان في البرلمان الأردني، وتوالت الاتهامات الإخوانية للحكومات الأردنية المتعاقبة بشأن تزوير الانتخابات النيابية التي شاركوا فيها. ودخلت علاقة الجماعة بالسلطات الأردنية مرحلة الأزمة الحقيقية المتصاعدة بعد منح الحكومة الأردنية ترخيصا لـ "جمعية الإخوان المسلمين" في مارس/ آذار 2015، وهي جمعية نشأت على أيدي أعضاء في الجماعة انشقوا عنها، وما زالت غير ممثلة في المجلس النيابي، ولا تتبع نهجا معارضا للحكومة.

كما رفضت محكمة التمييز الدعوى التي أقامتها جماعة الإخوان المسلمين ضد دائرة الأراضي والمساحة، باعتبارها جماعة غير قانونية، وتم نقل ملكية العقارات والأراضي المسجلة باسم الجماعة إلى "جمعية الإخوان"، وهو ما أفضى إلى قيام الحكومة بإغلاق مركزها العام في العاصمة عمان وبعض المدن الأخرى، باعتبارها جماعة منحلة حكماً، وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية، وذلك لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفقا للقوانين الأردنية. وقد أبدت الجماعة رفضها لهذه الإجراءات، وأعلنت على لسان ناطقها الرسمي "هذا الحكم غير قطعي وفريقنا القانوني مجتمع من أجل تقديم الدفوعات والأوراق القانونية من أجل الاستئناف". وأضاف "الجماعة قائمة ولن تذوب بمجرد (صدر) قرار إداري، نحن لا زلنا نمارس أعمالنا في

مقرات بديلة مستأجرة"⁽³⁸⁾. وقد اعتبرت الحكومة الأردنية أن الجماعة ليس لها صفة قانونية لعدم حصولها على ترخيص جديد بموجب قانون الأحزاب السياسية والجمعيات الذي تم إقراره في سنة 2015 في حين تؤكد الجماعة أنها مرخصة من سنة 1946 بموافقة من رئاسة الوزراء، وقامت بتطوير وضعها القانوني سنة 1953 حيث عدل ترخيصها من جمعية إلى جماعة وبموافقة من رئاسة الوزراء أيضاً.

ويأتي هذا التصعيد بوصفه محصلة لجملة من العوامل المحلية أو الإقليمية أو الدولية، على النحو الآتي:

1. حالة التشطي التي تعيشها الجماعة، والانشقاق الحاصل على مستوى القيادات بين الحمايم والصقور. فقد قام كل من القياديين رحيل غرايبة، ونيل الكوفي سنة 2013 بالانشقاق عن الجماعة، وتأسيس حزب المؤتمر الوطني زمزم، وتم فصلهما من الجماعة. كما قام عبد المجيد زنيبات وغيره من قيادات الجماعة بتقديم طلب رسمي للحكومة لترخيص الجماعة دون إذن الجماعة؛ الأمر الذي استولد جمعية الإخوان المسلمين سنة 2015.
2. محاولة بعض أفراد الجماعة الاستقواء على الدولة، والتخوف المسكون في العقل الأمني للدولة بأن الجماعة تسعى للانقضاض على الحكم.
3. الانطباع السائد لدى التيار الأردني بأن الجماعة أصبحت تمثل الأردنيين من أصول فلسطينية، وأن هناك زحفا ديموغرافيا للمواطنين من ذوي الأصول الفلسطينية باتجاه الجماعة، وهو ما يثير المخاوف بوجود صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير موازين القوى باتجاه تغليب الهوية الفلسطينية على الهوية الأردنية⁽³⁹⁾.
4. تجريم الجماعة واعتبارها تنظيمًا إرهابيًا من قبل بعض الدول العربية المحورية بعد أحداث الربيع العربي. فقد صنفت مصر جماعة الإخوان المسلمين "تنظيمًا إرهابيًا" في كانون الأول/ ديسمبر 2013، وقد أطاح الجيش المصري بالرئيس محمد مرسي المنتمي للإخوان المسلمين في تموز 2013، بعد احتجاجات شعبية واسعة ضد حكمه الذي استمر لمدة عام واحد. كما أدرجت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات سنة 2014 جماعة الإخوان المسلمين ضمن قوائم المنظمات الإرهابية.
5. تبلور موقف عربي يضم كل من (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن) ويتحفظ على ثورات الربيع العربي، ورأى في الدعم التركي للإخوان المسلمين والدعم الإيراني لحماس، وحزب الله، تهديدًا للأمن الوطني لتلك الدول ويؤثر على الاستقرار الإقليمي⁽⁴⁰⁾.

ومن خلال استقراء حالة الاستقطاب السياسي بين الدولة والجماعة، يمكننا الاستنتاج أن تصاعد الأزمة لم يذهب باتجاه العنف، فقد عملت الحكومة على تحقيق مبدأ التوازن في علاقتها

بالقوى الإسلامية وتحديدا الجماعة فلم يتم إقصاؤها أو إلغاؤها كلياً، فقد ولدت الجمعية من رحم الجماعة الأم وعلى أيدي قيادتها السابقين، وتم إعادة تكييف دورها، ليتم فصل ما هو دعوي عما هو سياسي. فقد حاول النظام الأردني تحقيق التوازن في علاقته بالقوى الإسلامية عبر المواءمة بين الضغوط الخارجية والاعتبارات الداخلية.

هذه المؤشرات والدلالات تؤكد أن الحالة الإسلامية تمثل مكوناً رئيسياً للعقل السياسي والأمني للدولة الأردنية، وأن النظام الأردني يدرك تمام الإدراك أن الحالة الإسلامية جزء أصيل من جسد الدولة والمجتمع، وأن محاولة الإقصاء القسري المطلق لها، يمثل حالة من التطرف السياسي التي قد تقود الدولة إلى مرحلة حرجة، وفي المقابل يدرك المسلمون جيداً الضغوطات الخارجية التي يتعرض لها النظام، وأن البدائل التي يملكونها في انحسار دائم، وبالتالي فإن معادلة التطرف تومي بالهلاك. ولم تكن عودة الإسلاميين إلى المشاركة في الانتخابات النيابية سنة 2016، والانتخابات البلدية واللامركزية، عبر جبهة العلم الإسلامي بتحالف وطني انتخابي بعنوان "التحالف الوطني للإصلاح"، إلا رسائل تطمينية أرسلت للنظام السياسي الأردني في سياق التهذنة، وإعادة الترميم السياسي، وإدراكهم للمخاطر التي بدأت تهدد وجودهم إقليمياً.

سادساً - الاستحقاقات الأمنية ومسيرة الإصلاح

مثلت الأوراق النقاشية (وعددها سبع أوراق)، التي طرحها الملك عبد الله الثاني ابتداء من سنة 2012 من الناحية النظرية، رؤية إستراتيجية ونقله نوعية على صعيد التفكير على مستوى القيادة السياسية، بهدف تطوير الحياة السياسية في الأردن، وتعزيز البناء الديمقراطي للدولة. وعلى الرغم من أن هذه الأوراق النقاشية تمثل رؤية شاملة للإصلاح السياسي، ومستقبل الديمقراطية في الأردن، عبر سعيها إلى تحفيز حوار وطني حول مسيرة الإصلاح وعملية التحول الديمقراطي، فإن الأفكار التي وردت بقيت أسيرة النص النظري بعيداً عن أرض الواقع.

فقد أشارت الورقة النقاشية الثانية (نشرت بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2013)، وهي تحت عنوان: "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"، إلى ضرورة تعميق مسار الديمقراطية في الأردن عن طريق الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث تشكل الحكومة من ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب. وقد نصت الورقة على ذلك صراحةً "فإن مسار تعميق ديمقراطيتنا يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث نصل إلى مرحلة يشكل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة. وفور انتهاء الانتخابات النيابية القادمة، سنباشر بإطلاق نهج الحكومات البرلمانية، ومن ضمنها كيفية اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري"⁽⁴¹⁾.

لكن الهواجس الأمنية قد ألقّت بظلالها على التعديلات الدستورية الأخيرة التي ناقشها المجلس النيابي في (يناير/ 2022) وفي سياق التوجه نحو الحكومات الحزبية، وكانت التعديلات

تسير في اتجاه مناقض للأوراق النقاشية، وذلك عبر النص على إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يتولى القضايا المتعلقة بالدفاع عن المملكة والأمن الوطني والسياسة الخارجية، ويضم رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقائد الجيش ومدير المخابرات، وعضوين يعينهما الملك، وهو مؤشر على التخوف المستقبلي من الحكومات الحزبية، وأن إشكاليات التجربة الحزبية في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ما زالت حاضرة في عقل الدولة الأمني، فالتعديلات الدستورية جاءت للحد من صلاحيات الحكومة الحزبية القادمة، وخشية من التجاذبات السياسية⁽⁴²⁾، التي قد تؤثر في هياكل الأبنية الأمنية، والمؤسساتية في داخل الدولة⁽⁴³⁾.

ومن جهة أخرى، فإن الاعتبارات الأمنية كانت حاضرة أيضاً، وبقوة في تحديد نمطية التوجهات السياسية للدولة الأردنية على مستوى يناقض عملية تحقيق الإصلاح، وإعادة التموّض الديمقراطي، فالتعديلات الدستورية التي أقرت في (يناير/ 2022) قد عززت مكانة الملك وصلاحياته المطلقة، فقد اشتملت التعديلات على جملة من المواد الدستورية ومن أبرزها: توسيع صلاحيات الملك عبد الله الثاني في تعيين كل من مدير الأمن العام وقاضي القضاة ورئيس المجلس القضائي الشرعي والمفتي العام ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط ومستشاري الملك، وقبل استقالاتهم منفرداً ودون توقيع من رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين بذلك، كما كان منصوصاً عليه في السابق بموجب المادة (40) من الدستور.

وقد أسهمت قوانين الانتخاب المتعاقبة في تغول السلطة التنفيذية وغياب التوازن بين السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية عبر إفراز مجالس نيابية خدمتية وعشائرية غير حزبية، حيث تم تقسيم المملكة إلى 23 دائرة انتخابية، وذلك على النحو المدرج أدناه في الجدول رقم (1).

الجدول (1): الدوائر الانتخابية في المملكة

عدد الدوائر الانتخابية	المحافظات
خمسة دوائر	1- العاصمة
أربع دوائر	2- محافظة إربد
دائرة واحدة	3- محافظة البلقاء
دائرة واحدة	4- محافظة الكرك
دائرة واحدة	5- محافظة معان
دائرتان	6- محافظة الزرقاء
دائرة واحدة	7- محافظة المفرق
دائرة واحدة	8- محافظة الطفيلة

عدد الدوائر الانتخابية	المحافظات
دائرة واحدة	9- محافظة مادبا
دائرة واحدة	10- محافظة جرش
دائرة واحدة	11- محافظة عجلون
دائرة واحدة	12- محافظة العقبة
دائرة واحدة	13- بدو الشمال
دائرة واحدة	14- بدو الوسط
دائرة واحدة	15- بدو الجنوب
23 دائرة انتخابية	المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية/ العدد 5386/ لعام 2016.

- ومن خلال استعراض التطور التاريخي لقوانين الانتخاب وأحكامها التفصيلية، وانتهاء بقانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016، فإنه يمكن رصد أبرز الانتقادات التي تعرضت لها هذه القوانين:
- 1- تعزيز حضور الهويات القبلية والعشائرية، وتهميش دور الأحزاب السياسية في إنتاج المجالس النيابية، وقد نص القانون في مادته رقم 8/ج على أنه: "لغايات هذا القانون تعامل كل دائرة من دوائر البادية الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية) معاملة المحافظة".
 - 2- التركيز على إعادة إنتاج النائب الفردي، وليس نائب الأمة عبر القوائم الوطنية التي تشكّلها الأحزاب، وهو ما يكرس التمثيل الضيق والهويات الفرعية، وتفتيت المجتمع.
 - 3- غياب نسبة التمثيل الحقيقي للمكون الاجتماعي داخل قبة البرلمان، وخاصة الأردنيين من أصول فلسطينية، وهو ما تشير إليه بشكل دائم تقارير الخارجية الأمريكية⁽⁴⁴⁾، وهو ما يعكس الهواجس الأمنية في ذهن الصانع القرار الأردني، والتخوف من موضوع الوطن البديل في ظل عدم وجود دولة فلسطينية.

سابعاً - مؤشرات الديمقراطية في الأردن وفقاً للتصنيف الدولي

يعد مؤشر الديمقراطية الذي تصدره وحدة الاستخبارات الاقتصادية التي تتبع مجموعة الإيكونوميست البريطانية، أحد أهم المؤشرات العالمية لقياس حالة الديمقراطية في 167 دولة محل دراسة؛ إذ يتم قياس الديمقراطية في الدول بناء على مدى التزامها بمجموعة من المعايير وهي: العملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، ودرجة المشاركة السياسية، والثقافة السياسية السائدة، والحريات المدنية، ويتم تصنيف الدول إلى أربعة تصنيفات: "دول ذات ديمقراطية كاملة"، "دول ذات ديمقراطية معيبة" و"دول ذات ديمقراطية هجينة" تجمع بين الديمقراطية والاستبداد، و"دول ذات طبيعة تسلطية"، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول (2)

مقياس التصنيف	تصنيف الدول
8.1-10	دول ديمقراطية بالكامل
6.1-8	دول ذات ديمقراطية معيبة
4.1-6	دول ذات ديمقراطية هجينة
0-4	دول تسلطية

ومن خلال استعراض سجل الديمقراطية في الأردن (خلال السنوات الخمس الأخيرة) وفقاً لهذه التصنيفات، يتضح أنه يقع ضمن تصنيف الدول ذات الطبيعة التسلطية، انظر الجدول رقم (3).

الجدول (3): تصنيف الأردن

التصنيف	عدد الدول المصنفة	الدرجة/ الأردن	السنة
دولة ذات طبيعة تسلطية	167	3.96	2016
دولة ذات طبيعة تسلطية	167	3.87	2017
دولة ذات طبيعة تسلطية	167	3.93	2018
دولة ذات طبيعة تسلطية	167	3.93	2019
دولة ذات طبيعة تسلطية	167	3.62	2020

المصدر: EIU Democracy Index 2016-2020 - World Democracy Report

وفقاً لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، فإنه من المتوقع خلال الفترة الممتدة من سنة (2022-2026) استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، إلى جانب استمرار ارتفاع معدلات البطالة في الأردن، وهو ما سيزيد من خطر حدوث احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق، خاصة مع الموارد المالية المحدودة، ومن المرجح أن تقوم الحكومة بقمع المعارضة لاحتواء الاضطرابات. كما أشارت الوحدة إلى أن الحكومة ستواصل اتباع سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي حيث سينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل متواضع خلال هذه المدة⁽⁴⁵⁾.

ووفقاً لمؤشرات ال (Freedom House) سنة 2021 فإن الأردن يعد من الدول المصنفة ضمن قائمة الدول غير "الحرّة"، وتحديداً في الموضوعات الآتية وحسب الجدول (4) والمدرج أدناه.

الجدول (4)

التصنيف	الدرجة	نوع الحريات
(No Free) حرية / لا يوجد حرية	11/40	الحريات السياسية
(No Free) حرية / لا يوجد حرية	23/60	الحريات المدنية
Partly Free / حرية جزئية	49/100	حرية الإنترنت

المصدر: Explore the Map | Freedom House

على الرغم من إجراء الانتخابات النيابية في الأردن عام 2020، فقد تدنت مؤشرات الديمقراطية، وسبب ذلك انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات وبواقع 29.9 %، والظروف المحيطة بجائحة كورونا⁽⁴⁶⁾. وعدم تمكن الأحزاب السياسية من الوصول إلى البرلمان⁽⁴⁷⁾، وهو ما أدى إلى عدم وجود معارضة سياسية منظمة في داخل البرلمان، فالانتخابات كانت تضم (475) مرشحاً حزبياً، ولم يفز أي أحد منهم، وأدى هذا إلى تراجع أداء القوى الحزبية، وتحديدًا اليسارية، والإسلامية.

الاستنتاجات

على الرغم من أن الإصلاح السياسي قد غدا جزءاً أصيلاً من استحقاقات الأمن الوطني الداخلي، ويتأثر بالتحويلات الدولية على نحو قسري، وليس مجرد خيار سياسي، فإنه يمكن، من خلال تتبع المسير الديمقراطي في الأردن، رصد بعض الحقائق التي تؤكد أن هذا المسير ما زال يواجه جملة من التحديات المركزية، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- غياب الإرادة السياسية الحقيقية والفاعلة نحو الإصلاح السياسي، نتيجة للهواجس والمخاوف الأمنية، ومن أبرزها: عدم حسم مسألة الهوية الوطنية، واستمرار قوة الولاءات الفرعية، على حساب الهوية الوطنية الأردنية الجامعة.

2- غياب مبدأ الفصل بين السلطات، وتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وخاصة في وضع القوانين المؤقتة، فعندما يكون مجلس النواب منحلًا يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة، حيث يسري مفعول القوانين المؤقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين بمقتضى حكم المادة (93) من هذا الدستور. (الدستور، المادة 94)، ومن أبرز مظاهر غياب التوازن بين السلطات:

1. مركزية دور الملك في النظام السياسي الأردني، حيث تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه (الدستور، م 26)، وهو ليس محل مساءلة، فهو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة، ومسؤولية (الدستور، المادة 30).

2. آلية تعيين رئيس الوزراء، فالملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته، ويعين الوزراء ويقيلمهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء، وفقاً للمادة (35) من الدستور.

ولذلك، فقد عجزت الدولة الأردنية عن تأسيس مؤسسة برلمانية فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الأردني، فما زالت السلطة التنفيذية تلعب دوراً رئيساً في إدارة الدولة يقابله ضعف واضح للبرلمان سياسياً، ومؤسساتياً، وقد يكون مرد ذلك الاعتبارات الأمنية والتخوف من وصول الأحزاب المعارضة إلى قمة السلطة. فمن أجديات العمل السياسي الديمقراطي ضرورة تحقيق الرقابة والتوازن المتبادل في علاقات السلطات المختلفة داخل الدولة، وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية، لكي تكتمل منظومة العمل السياسي، وهو ما يستدعي بالضرورة وجود برلمان قوي يعكس المكون الاجتماعي ويحقق رقابة فعلية على أداء الحكومات.

3- تعاني التجربة الحزبية في الأردن من مشاكل جمة أسهمت في تعطيل دورها في ممارسة الحياة السياسية بصورتها السليمة، بدءاً من قوانين الانتخاب التي تقسم المملكة إلى دوائر انتخابية مختلفة، وتعزز الحضور العشائري على حساب الحضور الحزبي، كما أن الأحزاب السياسية لم تشكل أي حكومة إلا في تجربة واحدة سنة 1955، وفي سنة 1957 تم إعلان الأحكام العرفية، وجرى حل الأحزاب السياسية ومنعها من العمل حتى سنة 1992، ولم تستطع الأحزاب التي ظهرت بعد هذا التاريخ أن تحقق حضوراً سياسياً مميزاً، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي تم تقزيمها لاحقاً. والمنتبع لتاريخ العقل السياسي للدولة الأردنية يلحظ بوضوح وجود خشية من بروز أي تيار سياسي قوي مناوئ للحكومة، ولعل تجربة الخمسينيات باتت تشكل البوصلة التي توجه عقل الدولة في موضوع الأحزاب.

4- توصلت الدراسة إلى أن حالة الاستقطاب السياسي بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين في تزايد حيث يؤثر العامل الإقليمي والدولي بشكل ضاغط في اتجاه تصعيد حالة الاستقطاب. وأكدت الدراسة أن النظام السياسي الأردني لا يريد إعادة استنساخ علاقاته التاريخية السابقة مع الجماعة نتيجة لتغير الظروف الدولية والإقليمية، وفي المقابل فإنه يريد تحقيق مبدأ التوازن في علاقاته بالجماعة والقوى الإسلامية، بحيث لا يتم إقصاؤها من المشهد السياسي لأنها أحد المكونات الرئيسية في البناء الاجتماعي الداخلي.

Political Reform and the Dilemma of Jordan's Democratic Position

Khalid M. Aldabas, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims at exploring the determinants of political reform, and the problems of democratic repositioning in Jordan. The study will focus on government's relationship with Parliament, and its stand towards Muslim Brotherhood, with security concerns linked to obstacles that stand in the way of the Jordanian democratic reform, along with Jordan's rank indicators within the international democratic reports.

This study was based on the following hypothesis: There is a positive correlation between the regional and international development trends and the deterioration of the economic conditions in Jordan, on the one hand, and the need for more political reform and democratic positioning, on the other hand.

To achieve the study purpose, Historical and Descriptive - analytical methods were used.

The study concluded that the political reform process has been stagnant, and it has multiple hitches, which may limit the political authority's capacity toward sound political position. This issue file is being confronted with a lot of obstacles associated with political, constitutional, social,etc, that could be summarized as:

1. The absence of a real political determination to achieve political reform. This is due to the dominance of security concerns over the political mind of the Jordanian State.
2. The inability to unify the Jordanian national identity, because of the strength of subsidiary loyalties, at the expense of the national identity.
3. The Jordanian authority still dominates the parliament and there is no influential parliamentary institution. There is no *Separation of powers*, as the government has the right to issue the temporary laws. The centrality of the king's role in the Jordanian political system. The King Appoints the Prime Minister and may dismiss him or accept his resignation. He appoints the Ministers; he also dismisses them or accepts their resignation, upon the recommendation of the Prime Minister, without any influential parliamentary role, despite the first parliament in Jordan was elected in 1929 before the declaration of independence. The study also, concluded that the deface of the political landscape has deepened the weakness of political parties, and the weakness of the opposition and electoral laws.

The political reform stopped due to the end of the pushing effects. The Arab Spring have contributed to increase the reform, but the subsequent period has seen a marked decreasing in the political reform process.

Keywords: Jordan, Political reform, Political positioning, Islamic movement.

- (1) Hanwell LL: Strategic repositioning: a practical approach to reducing costs and enhancing quality. Mar-Apr 1996, Retrieved on: 5/6/2021 from <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/10157203/> 18(2):54-8.
- (2) Colin Turner: Issues and challenges in strategic repositioning: the case of Cable and Wireless. 10 September 2003. Retrieved on 5/6/2021 from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/jsc.640>.
- (3) N.A: Strategically Repositioning A business: 26 September 2019. Retrieved on 5/6/2021 from <https://businesscasestudies.co.uk/strategically-repositioning-a-business/>.
- (4) J.A. Bers: Strategic repositioning - moving into radically unfamiliar markets: the experience of the defense sector. 29 July-2 Aug. 2001. Retrieved on 5/6/2021 from: <https://ieeexplore.ieee.org/document/952182/metrics#metrics>.
- (5) Al Ries. Jack Trout: Positioning the battle for Your Mind, 2015. Retrieved on 5/6/2021 from: https://www.researchgate.net/publication/279514258_POSITIONING_Jack_Trout_A_Review. P:1-6.
- (6) جواد الحمد: في استراتيجية تموضع الأردن عربيًا وإقليميًا، 2017 تمت الاستعادة بتاريخ 6 أيار/2021 من: <https://www.addustour.com/articles/978945>
- (7) وليد، عبد الحي: تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية. الجزائر: مؤسسة الشروق، 1994، ص 48-49.
- (8) محمد يتيم: مصطلح الإصلاح: بين السياسة واللغة، 2021، تم الاسترجاع بتاريخ 2021/9/28 على الرابط: <https://al-sharq.com/opinion/25/01/2020>.
- (9) (Ottaway, Marina. Michele Dunne. (2007) Incumbent Regimes and the "King's Dilemma" in the Arab World: Promise and Threat of Managed Reform. Retrieved on 4/10/2021 from: [cp88_ruling_parties_final1.pdf](https://www.carnegieendowment.org/files/cp88_ruling_parties_final1.pdf) ([carnegieendowment.org](https://www.carnegieendowment.org)))
- (10) Enaam Abdullah Mohamed: The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010.2019, Retrieved on 4/10/2021 from: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JHASS-06-2019-0001/full/html>.
- (11) Atlantic Council. Political Reform: 2021, Retrieved on 4/10/2021 from: <https://www.atlanticcouncil.org/issue/political-reform>.
- (12) عبد الرحمن شحشي: في معنى الإصلاح السياسي، 2020 على الرابط: <https://www.hespress.com>، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/22.

- (13) محمد عبد الله ياسين: السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت، 2010، ص.72.
- (14) ستار شيعان: الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وأفاقها المستقبلية، 2015، على الرابط: https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_4_0.pdf بتاريخ 2022/1/22، ص 23-27.
- (15) للمزيد من التفاصيل انظر: خالد الدباس، وآخرون: التربية الوطنية. منشورات جامعة اليرموك، 2018، ص: 89-106. وانظر: خالد الدباس: فرص وتحديات التموضع الداخلي الأردني. مركز دراسات الشرق الأوسط: عمان - الأردن، 2021، ص49-51.
- (16) خالد الدباس: "فرص وتحديات التموضع الداخلي الأردني"، مركز دراسات الشرق الأوسط: عمان - الأردن، 2021، ص 50.
- (17) عشاوي، علي: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: مركز ابن خلدون، 2006، ص3.
- (18) خالد الدباس. المرجع السابق، ص 51-53.
- (19) وليد عبد الحي: النظام الإقليمي العربي: إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، 2013، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للبحوث: الدوحة العدد 1، ص10-11.
- (20) عبد النور بن عنتر: "القطبية الأحادية للنظام الدولي"، أي مكانة للصين؟، ترجمة عومرية سلطان. مجلة سياسات عربية، 2020 عدد 46، ص 99-110.
- (21) Interim National Security Strategic Guidance. (2021): <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>.
- (22) خالد الدباس وآخرون. مفاهيم أساسية في التربية الوطنية. جامعة اليرموك، 2018، ص135-145.
- (23) انظر نص الرسالة الملكية إلى رئيس محكمة التمييز ورئيس المجلس القضائي، جريدة الدستور العدد: 15881، تاريخ 2011/9/29.
- (24) بخصوص التعديلات الدستورية التي جرت عام 2011 انظر: الحموري، محمد: المتطلبات الدستورية والقانونية لإصلاح سياسي حقيقي، دار وائل للنشر، عمان، 2016.
- (25) حسب التعديلات الدستورية الأخيرة التي صدرت بتاريخ 2016/5/5 في الجريدة الرسمية، للاطلاع على هذه التعديلات انظر: www.pm.gov.jo.
- (26) خالد العدوان، وخالد الدباس: "هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية: مقارنة مؤسساتية في التطوير"، الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 2019، ص22.

- (27) انظر الدستور الأردني، المادة 94 (الفصل السادس)، على الرابط:
<http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=1344>
- (28) الحموري، محمد. المتطلبات الدستورية والقانونية لإصلاح سياسي حقيقي (ط.1)، عمان: دار وائل للنشر، 2015، ص131.
- (29) القانون الأساسي (1928)، المادة 11.
- (30) قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015.
- (31) موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: <https://www.moppa.gov.jo/AR/ListDetails/>
- (32) Leiken, Robert and Brooke, Steven: "The Moderate Muslim Brotherhood. Foreign Affairs", 2007 Volume 86, No., 2007, p: 108.
- (33) إبراهيم غرايبة: "الأداء السياسي والتنظيمي للإخوان المسلمين" الحركات والتنظيمات السياسية في الأردن، تحرير حسين أبو رمان، عمان، دار سندباد للنشر. 1997 ص 16.
- (34) بسام عموش. محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عمان. الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2008، ص10.
- (35) علي عشاوي. التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: مركز ابن خلدون، 2006: ص3.
- (36) خالد الدباس: الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم، الحركة الإسلامية في الأردن نموذجاً (2007-2017). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018، ص:87-88.
- (37) Terzioglu, Banu: The analysis of the evolution of the relationship between the Hashemite regime and the Jordanian Muslim Brotherhood. Middle East Technical University, 2010, p:6.
- (38) نقلا عن فرانس 24 بتاريخ 2021/5/23 على الموقع: <https://www.france24.com/ar/20200716->
- (39) محمد أبو رمان، نفين بندقي: من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: مؤسسة فريدرش إيبرت، عمان، 2018، ص 44-46.
- (40) محمد أبو رمان، نفين بندقي: مرجع سابق، ص 40.
- (41) الورقة النقاشية الثانية. "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين". كانون الثاني/يناير 2013، على الرابط: <http://pm.gov.jo/content/1477261081/>
- (42) أ. ون الأردن. حوار إستراتيجي يتناول الملفات الأردنية الساخنة مع دولة الدكتور عبد الرؤوف، 2022. على الرابط: <https://www.facebook.com/A1Jordan/videos/357080905758337>
- (43) موقع الجزيرة. (2022). الأردن.. مجلس النواب يقر تعديلات دستورية توسع صلاحيات الملك وتؤسس لحكومات حزبية، 2022 على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2022/1/6D8>

- (44) تقارير الخارجية الأمريكية. (2016). تمت المراجعة بتاريخ 2021/5/27 على الرابط:
<https://jo.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/34/2017/04/JORDAN-2016-HRR-ARA-FINAL.pdf>
- (44) Economist Intelligence: <http://country.eiu.com/jordan>.
- (44) جريدة الغد: الأردن يتراجع 4 درجات في مؤشر الديمقراطية - 2021/11/1، على الرابط:
<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3>
- (44) جريدة الغد: الأردن يتراجع 4 درجات في مؤشر الديمقراطية - 2021/11/1، على الرابط:
<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3>
- (44) صحيفة اخبار البلد: الاردن بلد "سلطوي"... خبراء يعلقون على تراجع الأردن في مؤشر الديمقراطية، انظر الرابط: <https://albaladnews.net/article/294298>
- (45) جريدة الغد: الأردن يتراجع 4 درجات في مؤشر الديمقراطية - 2021/11/1، على الرابط:
<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3>
- (46) جريدة الغد: الأردن يتراجع 4 درجات في مؤشر الديمقراطية - 2021/11/1، على الرابط:
<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3>
- (47) صحيفة أخبار البلد: الأردن بلد "سلطوي"... خبراء يعلقون على تراجع الأردن في مؤشر الديمقراطية، انظر الرابط: <https://albaladnews.net/article/294298>

قائمة المصادر والمراجع العربية:

الكتب والدراسات

- الحموري، محمد: المتطلبات الدستورية والقانونية لإصلاح سياسي حقيقي، (ط.1)، عمان: دار وائل للنشر، 2015.
- الدبّاس، خالد. (2018). الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم. (الحركة الإسلامية في الأردن نموذجا - 2007-2017). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الدبّاس، خالد وآخرون: مفاهيم أساسية في التربية الوطنية، ط1، جامعة اليرموك، 2018.
- رمان، أبو محمد، بندقي، نفين: (2018). من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: مؤسسة فريدرش إيبيرت، عمان.

العدوان، خالد، والدباس خالد (2019). هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية: مقارنة مؤسساتية في التطوير. الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

عموش، بسام: محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عمان. الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2008.

عنتر، بن عبد النور. (2020). القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟.. ترجمة عومرية سلطان. مجلة سياسات عربية، عدد 46.

غرايبة، إبراهيم. (1997). "الأداء السياسي والتنظيمي للإخوان المسلمين"، الحركات والتنظيمات السياسية في الأردن، تحرير حسين أبو رمان، عمان 2022/1، دار سندباد للنشر.

الفارس، آلاء. (2022). مفهوم الإصلاح السياسي. على الرابط: <https://mawdoo3.com/-8>. القانون الأساسي (1928).

قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015.

عبد الحي، وليد (1994). تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية. الجزائر: مؤسسة الشروق.

عبد الحي، وليد. (2013). النظام الإقليمي العربي: إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للبحوث: الدوحة العدد 1.

عشماوي، علي. (2006). التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: مركز ابن خلدون.

عموش، بسام. (2008). محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

المقداد، محمد. (2012). "دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية: 2001-2010". مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. المجلد 9 العدد 2.

ياسين، محمد عبد الله. (2010). السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت.

الصحف والمواقع الإلكترونية:

- أخبار البلد، صحيفة. (2022): الأردن بلد "سلطوي"... خبراء يعلقون على تراجع الأردن في مؤشر الديمقراطية، انظر الرابط: <https://albaladnews.net/article/294298>
- الأوراق النقاشية لجلالة الملك. <http://pm.gov.jo/content/1477261081/>
- أ. ون الأردن. (2022). حوار إستراتيجي يتناول الملفات الأردنية الساخنة مع دولة الدكتور عبد الرؤوف. على الرابط: <https://www.facebook.com/A1Jordan/videos/357080905758337>
- الجزيرة. (2022). الأردن. مجلس النواب يقر تعديلات دستورية توسع صلاحيات الملك وتؤسس لحكومات حزبية، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2022/1/6D8>
- الخارجية الأمريكية، تقارير. (2016). تمت المراجعة بتاريخ 2021/5/27 على الرابط: <https://jo.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/34/2017/04/JORDAN-2016-HRR-ARA-FINAL.pdf>
- الدستور الأردني. على الرابط: <http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=1344>
- شحشي، عبد الرحمن. (2020). في معنى الإصلاح السياسي، على الرابط: <https://www.hespress.com>، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/22.
- جواد الحمد. (2017). في إستراتيجية تموضع الأردن عربياً وإقليمياً، تمت الاستعادة بتاريخ 6 أيار/ 2021 من <https://www.addustour.com/articles/978945>
- شياع، ستار. (2015). الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وأفاقها المستقبلية، على الرابط: https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_4_0.pdf بتاريخ 1/22.
- فرانس برس. (2021): <https://www.france24.com/ar/20200716>

- الغد، صحيفة. (2021). الأردن يتراجع 4 درجات في مؤشر الديمقراطية – 2021/11/1، على الرابط: <https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3>
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: <https://www.moppa.gov.jo>
- يتيم، محمد. مصطلح الإصلاح. بين السياسة واللغة، 2021، تم الاسترجاع بتاريخ 2021/9/28 على الرابط: <https://al-sharq.com/opinion/25/01/2020>

List of References:

Al-Kutub wa-al-Dirāsāt

- Al-Ḥammūrī, Muḥammad : al-Mutaṭallabāt al-dustūrīyah wa-al-qānūnīyah li-īṣlāḥ siyāsī ḥaqīqī, (Ṭ. 1), ‘Ammān : Dār Wā’il lil-Nashr, 2015.
- Al-Dabbās, Khālīd. (2018). al-Fikr al-siyāsī ladā tayyār al-Islām al-siyāsī fī al-‘ālam. (al-Ḥarakah al-Islāmīyah fī al-Urdun namūdḥajan-2007-2017). ‘Ammān : Markaz Dirāsāt al-Sharq al-Awsaṭ.
- Al-Dabbās, Khālīd wa-ākharūn : Mafāḥīm asāsīyah fī al-Tarbiyah al-Waṭanīyah, Ṭ1, Jāmi‘at al-Yarmūk, 2018.
- Rummān, Abū Muḥammad, bndqjy, nfynd : (2018). min al-khilāfah al-Islāmīyah ilā al-dawlah al-madanīyah : Mu’assasat frydrsh Ībirt, ‘Ammān.
- Al-‘Adwān, Khālīd, wāldbās Khālīd (2019). Handasat al-tawāzun fī al-‘alāqah bayna al-barlamān wa-al-sulṭah al-tanfīdhīyah fī al-nuẓum al-barlamānīyah: muqārabah m’ssātyh fī al-taṭwīr. al-Kuwayt : Ḥawlīyāt al-‘Ādāb wa-al-‘Ulūm al-ijtimā‘īyah.
- ‘Amūsh, Bassām : Maḥaṭṭāt fī Tārīkh Jamā‘at al-Ikhwān al-Muslimīn fī al-Urdun, ‘Ammān. al-Akādīmīyūn lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 2008.
- Antar, ibn ‘Abd al-Nūr. (2020). al-quṭbīyah al-uḥādīyah lil-nizām al-dawlī : Ayy Makānat llsyn?., tarjamat ‘wmryh Sulṭān. Majallat Siyāsāt ‘Arabīyah, ‘adad 46.
- Gharāyibah, Ibrāhīm. (1997). "al-adā’ al-siyāsī wa-al-tanzīmī lil-Ikhwān al-Muslimīn", al-Ḥarakāt wa-al-tanzīmāt al-siyāsīyah fī al-Urdun, taḥrīr Ḥusayn Abū Rummān, ‘mān1/2022., Dār Sindibād lil-Nashr.
- Al-Fāris, Ālā’. (2022). Mafhūm al-īṣlāḥ al-siyāsī. ‘alā alrābṭ : <https://mawdoo3.com/> - 8.
- Al-Qānūn al-asāsī (1928).
- Qānūn al-aḥzāb al-siyāsīyah raqm (39) li-sanat 2015.

- Abd al-Ḥayy, Walīd (1994). taḥawwul al-Muslimāt fī nazariyāt al-‘Alāqāt al-Dawliyah : dirāsah mustaqbalīyah. al-Jazā’ir : Mu’assasat al-Shurūq.
- Abd al-Ḥayy, Walīd. (2013). al-nizām al-iqlīmī al-‘Arabī : istirātījīyah al-Ikhtirāq wa-i‘ādat al-tashkīl, Majallat Siyāsāt ‘Arabīyah, al-Markaz al-‘Arabī lil-Buḥūth : al-Dawḥah al-‘adad 1.
- Ashmāwī, ‘Alī. (2006). al-tārīkh al-sirrī li-Jamā‘at al-Ikhwān al-Muslimīn, al-Qāhirah : Markaz Ibn Khaldūn.
- ‘Amūsh, Bassām. (2008). Maḥaṭṭāt fī Tārīkh Jamā‘at al-Ikhwān al-Muslimīn fī al-Urdun, ‘Ammān : al-Akādīmīyūn lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- Al-Miqdād, Muḥammad. (2012). "da‘awāt al-iṣlāḥ fī al-Urdun wa-ishkālīyat al-‘alāqah ma‘a al-Siyāsāt al-ḥukūmīyah Mu’ashshirāt al-istiqrār al-siyāsī wa-al-iqtisādī : dirāsah taḥlīlīyah : 2001-2010". Majallat Ittiḥād al-jāmi‘āt al-‘Arabīyah lil-Ādāb. al-mujallad 9 al-‘adad 2’.
- Yāsīn, mḥmd ‘bd Allāh. (2010). alsyāsh al’mrykyh tjāh al’ṣlāḥ alsyāsy fy alshrq al’wst, mjllh al-mustaqbal al-‘Arabī, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah, al-‘adad 26, Bayrūt.

Al-Ṣuḥuf wa-al-mawāqī‘ al-iliktrūnīyah:

- Akhbār al-Balad, Ṣaḥīfat. (2022): al-Urdun balad "sltwy" ... khubarā’ y‘lqwn ‘alā tarāja‘a al-Urdun fī Mu’ashshir al-Dīmuqrāṭīyah, anzura alrābt : <https://albaladnews.net/article/294298> ج
- Al-awraq al-niqāshīyah li-Jalālat al-Malik. <http://pm.gov.jo/content/1477261081>.
- U. wn al-Urdun. (2022). ḥiwār istirātījī yatanāwalu al-milaffāt al-Urdunīyah al-sākhinah ma‘a Dawlat al-Duktūr ‘Abd al-Ra’ūf. ‘alā alrābt : <https://www.facebook.com/A1Jordan/videos/357080905758337> ج
- Al-Jazīrah. (2022). al-Urdun. Majlis al-Nūwāb yqr ta‘dīlāt dustūrīyat twss‘ Ṣalāḥīyāt al-Malik wt’ss li-ḥukūmāt ḥizbīyah, ‘alā alrābt : <https://www.aljazeera.net/news/2022/1/6D8>.
- Al-khārijīyah al-Amrīkīyah, Taqārīr. (2016). tammat al-murāja‘ah bi-tārīkh 27/5 / 2021 ‘alā alrābt : <https://jo.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/34/2017/24/JORDAN-2016-HRR-ARA-FINAL.Pdf> ج
- Al-Dustūr al-Urdunī. ‘alā alrābt : <http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=1344>.
- Shḥshy, ‘Abd al-Raḥmān. (2020). fī ma‘ná al-iṣlāḥ al-siyāsī, ‘alā alrābt : <https://www.hespress.com/tamma-alāstrjā-bi-tārīkh-22/1/2022>.

- Jawād al-Ḥamad. (2017). fī istirāṭijīyah tmwḍ‘ al-Urdun ‘rbyyan w’qlymyyan, tammat alāst‘ādḥ bi-tārīkh 6 ayyār / 2021 min <https://www.addustour.com/articles/978945>.
- Shyā‘, Sattār. (2015). al-iṣlāḥāt al-siyāsīyah wa-al-iqtisādīyah fī al-‘Irāq ba‘da ‘ām 2003 wa-āfāquhā al-mustaqbalīyah, ‘alā alrābṭ : https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_4_0.pdf bi-tārīkh 22/1 /.
- France Bris. (2021) : <https://www.france24.com/ar/20200716>.
- Al-Ghad, Ṣaḥīfat. (2021). al-Urdun ytrāj‘ 4 Darajāt fī Mu‘ashshir al-Dīmuqrāṭīyah – 1/11/2021, ‘alā alrābṭ : <https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3>.
- Wizārat al-Shu‘ūn al-siyāsīyah wa-al-barlamānīyah : <https://www.moppa.gov.jo>.
- Yatīm, Muḥammad. muṣṭalaḥ al-iṣlāḥ. bayna al-siyāsah wa-al-lughah, 2021, tamma alāstrjā‘ bi-tārīkh 28/9 / 2021 ‘alā alrābṭ : <https://al-sharq.com/opinion/25/01/2020>.

قائمة المراجع الأجنبية:

الكتب والدراسات

- Al Ries. Jack Trout. (2015). Positioning the battle for Your Mind. Retrieved on 5/6/2021 from: https://www.researchgate.net/publication/279514258_POSITIONING_Jack_Trout_A_Review.
- Alattyat, I, Musa St., and Suleiman S.,(2003). Building Democracy in Jordan. International Institute for democracy and Electoral Assistance. Retrieved on 12/10/2021 from: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/building-democracy-in-jordan.pdf>.
- Alattyat, I, Musa St., and Suleiman S. (2003). Building Democracy in Jordan. International Institute for democracy and Electoral Assistance. Retrieved on 12/10/2021 from: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/building-democracy-in-jordan.pdf>.
- Bani Salama, M. (2017). Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations. World Affairs 180(4):47-78, Retrieved on 10/10/2021 from: https://www.academia.edu/36567059/POLITICAL_REFORM_IN_JORDAN_Reality_and_Aspirations.

- Colin, Turner. (10 September 2003). Issues and challenges in strategic repositioning: the case of Cable and Wireless. Retrieved on 5/6/2021 from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/jsc.640>.
- Hanwell LL. (Mar-Apr 1996). Strategic repositioning: a practical approach to reducing costs and enhancing quality. Retrieved on 5/6/2021 from <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/10157203/> 18(2).
- J.A. Bers. (29 July-2 Aug. 2001). Strategic repositioning - moving into radically unfamiliar markets: the experience of the defense sector. Retrieved on 5/6/2021 from: <https://ieeexplore.ieee.org/document/952182/metrics#metrics>.
- Mohamed, Enaam Abdullah. (2019). The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010. Retrieved on 4/10/2021 from: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JHASS-06-2019-0001/full/html>.
- Terzioglu, Banu,2010, the analysis of the evolution of the relationship between the Hashemite regime and the Jordanian Muslim Brotherhood. Middle East Technical University. Carnegie PAPERS
- Ottaway, Marina. Michele Dunne. (2007) Incumbent Regimes and the “King’s Dilemma” in the Arab World: Promise and Threat of Managed Reform. Retrieved on 4/10/2021 from: [cp88 ruling parties final1.pdf \(carnegieendowment.org\)](https://www.carnegieendowment.org/files/cp88_ruling_parties_final1.pdf)

المواقع الإلكترونية

1. Atlantic Council. Political Reform. (2021). Retrieved on 4/10/2021 from: <https://www.atlanticcouncil.org/issue/political-reform/>
2. Interim National Security Strategic Guidance. (2021). USA: White House: <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>.
3. Strategically repositioning a business. (26 September 2019). Retrieved on 5/6/2021 from: <https://businesscasesudies.co.uk/strategically-repositioning-a-business/>.
4. NATIONAL STRATEGY FOR POLITICAL REFORM. (2014). Retrieved on 12/10/2021 from: [jordan_-_political_development_strategy_-_final_draft.pdf \(agora-parl.org\)](https://www.agora-parl.org/jordan_-_political_development_strategy_-_final_draft.pdf).